

Distr.: Limited  
25 July 2000  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية  
لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل  
البلدان نموا  
الدورة الأولى  
نيويورك، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠  
البند ٧ من جدول الأعمال

### مشروع تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية عن دورتها الأولى

نيويورك، ٢٤ - ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠

المقرر: السيد ر. ت. دوغاني (جمهورية تنزانيا المتحدة)

### المحتويات

الصفحة

٧-٢	.....	مقدمة
٩-٨	.....	المسائل التنظيمية
١٠	.....	المرفق الأول - جدول الأعمال

## مقدمة

١ - عقدت اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا دورتها الأولى في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

## البيانات الاستهلاكية

٢ - ذكر الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وهو أمين عام المؤتمر، أن المسألة الجوهرية الواجب التصدي لها تتمثل في مشكلة المصدقية التي بلغ عمرها عشرين عاما بشأن الالتزامات بالعمل على وقف التهميش المتزايد لأقل البلدان نموا ومن ثم وضعها على طريق التنمية المستدامة. وقال إن حقيقة وجود برنامجي عمل لم يتم تنفيذهما أفضت بأقل البلدان نموا إلى أن طرحت على نفسها سؤالا له شرعيته الكاملة بشأن الدواعي التي تدفعها إلى الثقة في مؤتمر ثالث وأيضا في برنامج عمل عالمي آخر. ولذلك فإن أصعب التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي هو التعامل مع ثغرة المصدقية والإحباط المتفاقم الذي تشعر به أفقر بلدان العالم.

٣ - وأوضح أنه في إطار مواجهة هذا التحدي، سيكون من المهم تخاشي التطرق من جديد إلى القضايا التي استنفذت مناقشتها في مؤتمرات سبق وأن عقدتها الأمم المتحدة بما فيها الأونكتاد العاشر. فالمشكلة الحقيقية هي غياب الإرادة السياسية من أجل متابعة تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في تلك المؤتمرات. وسيكون من المهم كذلك الانطلاق من رؤية براغماتية بشأن مجموعة من الالتزامات الملموسة ذات الوجهة العملية أو القابلة للتنفيذ مما يؤدي إلى منافع ملموسة بدورها تعود على كل بلد من أقل البلدان نموا على أساس شراكة حقيقية. كما أن المدخلات التي تمثلت في الاستعدادات المتخذة على المستوى القطري ستساعد على تحقيق النتائج التي تستجيب إلى شواغل كل بلد على حدة. وسوف يقتضي الأمر تأمين الاتفاق بشأن الآليات التي تتيح متابعة ورصد تحقيق الالتزامات في المجالات الأساسية التي تم تحديدها. كما سيتطلب الأمر اتباع نهج يقوم على تعدد المصالح. ومن شأن استحداث آليات من هذا القبيل أن يشكل إنجازا ضخما إذ يهيئ استجابة مبتكرة سواء إزاء مشكلة المصدقية أو إزاء الإحباط الذي يساور أقل البلدان نموا حول أثر التعاون الإنمائي. وأخيرا سيكون من المهم تأمين تنفيذ نتائج المؤتمر بشكل فعال على الصعد القطرية باعتبار أن الجهود المبذولة فيما بين الالتزامات العالمية بشأن تدابير الدعم الدولي وبين الأهداف الإنمائية القطرية كانت بمثابة عامل رئيسي في فشل برنامجي العمل السابقين.

٤ - وقال إنه في سياق الاستعدادات القطرية، نشأ عدد من التوقعات من جانب أقل البلدان نمواً، فهي تريد تخفيف العقبات الهيكلية التي حالت دون تحسين اقتصاداتها وخفض انكشافها الاقتصادي بغية اغتنام فرص اقتصادية جديدة، مع تيسير مشاركة جميع العناصر الفاعلة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل عام، فضلاً عن إنشاء آلية متابعة لما بعد المؤتمر تكفل لكل بلد من أقل البلدان نمواً برنامج العمل الوطني القادر على ترجمة مجموعة جديدة متكاملة من الالتزامات إلى مزايا فعلية.

٥ - وذكر أنه من شأن مؤتمر موجه نحو تحقيق نتائج أن ينطوي على عنصر الابتكار سواء في مضمونه أو في عملياته. فهو يعني تنظيم منتديات عديدة وشديدة التركيز ترمي إلى دعم برامج ومبادرات محددة يتم تنفيذها في مجالات من قبيل الصحة (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) وتطوير الهياكل الأساسية والأمن الغذائي والتعاون بين المدن والتجارة الإلكترونية. وثمة قضايا مزمنة مثل تعزيز الاستثمار في أقل البلدان نمواً وتخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية وهي تشمل بدورها التماس التزامات محددة من جانب مختلف شركاء التنمية وكيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني بصورة عامة. كما أن متطلبات النجاح المشترك تتمثل في تزويد أقل البلدان نمواً بسبل الملكية الأصيلة والإيجابية التي تجعلها مسيطرة على السياسات والتدابير والمبادرات التي ستنشأ عن المؤتمر.

٦ - وذكر الرئيس أن من الأمور المشجعة ما يلاحظ من جهود جادة تم بذلها لإشراك جميع أصحاب المصلحة في العملية التحضيرية للمؤتمر بطريقة تتيح لهم أن يشكلوا الإحساس المباشر بامتلاك نتيجة المؤتمر والمشاركة الكاملة في تنفيذ نتائجه. كما أن التشديد ينصب على الاستعدادات الشاملة والتشاركية التي اتخذت على المستوى القطري وهو أمر يعد موضع ترحيب خاص باعتبار أن لكل بلد ما يتسم به على الصعيد الوطني من خصائص مميزة وإمكانيات قائمة وفرص متاحة.

٧ - وقال إنه على مدى فترة قوامها ٣٠ عاماً، زاد عدد أقل البلدان نمواً ليصبح ٤٨ بلداً. لكن العقبات التقليدية التي تصادف التنمية في أقل البلدان نمواً زادت تفاقمًا بفعل العملية الجارية التي تمثلها العولمة والتحرير، في حين أن عقدين من العمل الدولي لصالح أقل البلدان نمواً لم يفضيا إلى إحراز تقدم ملموس في تحويل اقتصادات تلك البلدان. ومن ثم لم تستطع هذه البلدان أن تجني ثماراً من العمليات الجارية للعولمة والتحرير وهي لن يتسنى لها ذلك بغير تدخلات جذرية ترمي إلى تحسين قدرتها الإنتاجية وتخطي القيود الأخرى القائمة في جانب العرض.

٨ - وأوضح أن الأوضاع المذكورة أعلاه تثير عددا من التساؤلات: لماذا يتم عقد مؤتمر ثالث معني بأقل البلدان نموا؟ وما الذي يمكن أن يكون مختلفا هذه المرة؟ وهل ثمة مخاطرة بإثارة توقعات لا سبيل إلى تليتها؟ وهل هناك خطر يتمثل في إدامة عقلية الاتكال؟ وماذا عن إجهاد المؤتمرات؟ إن العملية التحضيرية ينبغي أن تلمس إجابات شافية عن هذه الأسئلة وإن كان ثمة أسباب تدعو إلى التفاؤل. فهناك عدد من أقل البلدان نموا واصلت تنفيذ ودعم سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي ضمن سياق من التعددية وتحسين أساليب الحكم وتوطيد الاستقرار. كما أحرز بعضها نجاحا مرموقا في توسيع وتنويع قاعدتها الاقتصادية وتحسين مؤشراتهما الاجتماعية. وشهد الأمر أيضا تطورات مشجعة فيما يتعلق بتدابير الدعم الدولية. فثمة عدد من البلدان المتقدمة النمو ظل يلي، بل ويتجاوز أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة في برنامج العمل كما أن هناك تطورات إيجابية فيما يتعلق بمسألة الديون. وهناك توافق متزايد بين الآراء بأن ديون أقل البلدان نموا أمر لا يمكن تحمله وأن المسألة تقتضي إجراءات حاسمة وفورية.

٩ - وأخيرا تطرق إلى قضية مهمة ينبغي تدارسها بإمعان خلال العملية التحضيرية للمؤتمر وهي مدى كفاءة وفعالية آليات التنفيذ والمتابعة والرصد على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي.

١٠ - وأكد الناطق باسم مجموعة الـ٧٧ والصين (نيجيريا) على حقيقة أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا هو عملية تخص المجتمع الدولي بأسره. وبرغم أفضل الجهود التي بذلتها أقل البلدان نموا في مجال الإصلاح الاقتصادي، فما زالت عاجزة عن تلبية أهدافها بما في ذلك هدف تخفيف حدة الفقر. وهذا الفشل أمر غير مقبول من الناحية الأخلاقية، وينبغي أن يكون دافعا للمجتمع الدولي كي يضاعف دعمه لأقل البلدان نموا. كما ينبغي أن يتصف برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا بمرونة تتيح له التكيف مع التغيرات التي ستطرأ مستقبلا في مجال الاقتصاد العالمي وفي نطاق أقل البلدان نموا نفسها، بما في ذلك التطورات المستجدة في مجالات تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والتكنولوجيا الإحيائية. ويجب مراعاة النتائج التي أفضت إليها المؤتمرات والقمم الدولية وكذلك التطورات الاجتماعية والسياسية إضافة إلى ظواهر من قبيل الكوارث الطبيعية والأمراض. ويجب أن يكون البرنامج الجديد عمليا وواقعيا وأن يتوخى أهدافا واضحة وقابلة للقياس فضلا عن أهمية تحديد إطار زمني لتنفيذه.

١١ - وأشار إلى تدابير الدعم الدولية بوصفها أمرا لازما لدفع اقتصادات أقل البلدان نموا إلى الأمام. وقال إنه ما زال أمام المساعدة الإنمائية الرسمية دورا رئيسيا تؤديه في تمويل تنمية

أقل البلدان نمواً ولكن يجب توجيهها بطريقة تؤدي إلى تغيير الأوضاع فيما يتعلق بسبل المعيشة وتعزيز النمو والتنمية. ثم أعرب عن تأييده لأهداف وصول جميع صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق متحررة في ذلك من نظام الحصص والرسوم الجمركية، وكذلك للتدابير الرامية إلى تخطي العقبات المصادفة في جانب العرض في الأسواق التي جعلت من المنافسة أمراً صعباً على تلك البلدان. وفيما جاءت مبادرة أشد البلدان مديونية لتمثل مساهمة إيجابية في قضية الديون، فإن على المجتمع الدولي أن يكفل التمويل الكامل لهذه المبادرة مع المزيد من تيسير سبل إفادتها من تلك المبادرة كما يقتضي الأمر أيضاً بذل مزيد من الجهود بشأن مسألة قدرة هذه البلدان على تحمل ديونها. ولدعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً، يحتاج الأمر إلى نهج تشاركي ضمن إطار ترتيبات تعاونية ومبتكرة تشمل الحكومات والقطاعين العام والخاص.

١٢ - **ولاحظ منسق أقل البلدان نمواً (بنغلاديش)** أنه منذ اعتماد برنامج العمل للتسعينات، طرأت تغييرات كبرى على الأوضاع السياسية وشهدت مجالات الاتصالات والتكنولوجيا فتوحات مرموقة جاءت بتغييرات كاسحة في أساليب إدارة الأعمال التجارية. بيد أن الثروة التي خلقتها العولمة لم تعد بالفائدة للأسف على أقل البلدان نمواً بل تم تجاوزها من حيث مجالات التجارة والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال فظلت تشهد مستويات متطرفة من الفقر ومن تدهور مستويات المعيشة. ثم أعرب عن ارتياحه لأن المجتمع الدولي يصدر عن نظرة موحدة بأن الأمر يحتاج إلى تدابير شاملة وملموسة للقضاء على محنة أقل البلدان نمواً. لكن أكبر التحديات هو تحويل هذا العزم العام إلى التزامات سياسية حقيقية.

١٣ - وقال إنه ساد القبول بأن العبء يقع على عاتق حكومات أقل البلدان نمواً لكي تتولى تصميم وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ولكن حتى في الحالات التي بذلت فيها أقل بلدان نمواً نفسها جهوداً واسعة النطاق، فإن هذه الجهود لم تلق اعترافاً بها ولا حظيت بتدابير دعم دولية مواكبة لها. إن الجهود المتنوعة التي بذلتها أقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات والعقبات الكأداء التي جابهتها شملت ما يلي: تنفيذ برامج التكيف الهيكلي وكان هذا يتم في كثير من الأحيان لقاء مغارم بشرية واجتماعية باهظة. وهناك أيضاً فتح أبواب الأسواق وكثيراً ما كان هذا بدوره يتم بغير معالجة العقبات الهيكلية وأوجه الضعف المؤسسية. ثم هناك التدابير الرامية إلى خلق بيئة مفضية إلى الاستثمار برغم الانخفاض في المدخرات المحلية وتعبئة الموارد؛ ثم الاعتماد البالغ على الزراعة وتدني تنوع الصادرات والعجز عن الوصول إلى الأسواق الزراعية العالمية بشروط مواتية. ويضاف إلى هذا قاعدة ضيقة من حيث الصناعات التحويلية ووجود حواجز جمركية وغير جمركية أمام صادرات أقل البلدان نمواً فضلاً عن خصائص جيوفيزيائية صعبة منها مثلاً الافتقار إلى الهياكل

الأساسية المادية وقصور مرافق الاتصالات والارتفاع الشديد في تكاليف النقل مع انخفاض مستويات تنمية الموارد البشرية.

١٤ - وعلى ذلك أكد على ضرورة تكميل الجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا بتدابير داعمة تتيح الموارد تعزيرا للسياسات الإنمائية لأقل البلدان نموا ولكفالة شراكة فعالة بين تلك البلدان وبين شركائها الإنمائيين. أما مجالات الأولوية التي تحتاج إلى النظر فيها من جانب اللجنة التحضيرية فتشمل إعادة توجيه برامج المعونة ولا سيما تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المانحون فيما يتعلق بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نموا (١٥,٠ في المائة إلى ٢٠,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية) ثم خفض حاسم لأعباء ديون أقل البلدان نموا وإلغاء كامل للديون بما يكفل تحرير الموارد اللازمة للتنمية البشرية والاجتماعية، وزيادة تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر إلى القطاعات الإستراتيجية في أقل البلدان نموا، وإتاحة سبل الوصول إلى الأسواق بعيدا عن نظام الحصص والرسوم الجمركية لجميع المنتجات الناشئة عن أقل البلدان نموا جميعا، والتصدي للعقبات الموجودة في جانب العرض لجميع أقل البلدان نموا بما في ذلك قضايا الهياكل الأساسية وبناء المؤسسات وبناء القدرات والقضاء على الفقر في تلك البلدان.

١٥ - ثم أعرب عن أمله في أن تؤدي مداورات المؤتمر إلى التزامات قوية وعملية وممكنة التحقيق وإلى توليد الإرادة السياسية اللازمة للوفاء بهذه الالتزامات، معبرا عن تقديره لأمانة الأونكتاد وبالذات لمكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية على دوره في العملية التحضيرية في المؤتمر ومتطلعا في الوقت نفسه إلى أن يواصل دعمه الفني في هذا الصدد.

١٦ - وتكلم ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي وكذلك باسم كل من استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا فقال إن المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا يهيئ فرصة فريدة من ناحية لتكليف أعمال المجتمع الدولي وفق احتياجات وتوقعات أقل البلدان نموا فيما يزود هذه البلدان من ناحية أخرى بفرصة لتحليل العقبات الإنمائية الداخلية التي تصادفها وتسلم مقاليد السيطرة على عملياتها الإنمائية. وقال إن الحكم الرشيد بمعنى الإدارة التي تتميز بالشفافية والديمقراطية للشؤون العامة على يد مؤسسات وطنية مسؤولة أمر مهم في إطار بيئة دولية مواتية للتنمية المستدامة. ثم أعلن عن التزام الاتحاد الأوروبي بنجاح المؤتمر الذي ينبغي له أن يركز على القضاء على الفقر بهدف تخفيف الفقر المطلق إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقال إن مشاركة الاتحاد الأوروبي لصالح بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وكثير

منها من أقل البلدان نموا وجدت التعبير عنها منذ عام ١٩٧٥ في اتفاقيات لومي المختلفة، كما وجدت بداية جديدة في اتفاقية كوتونو الموقعة مؤخرا. وإحراز نتائج عملية، ينبغي أن يعين المؤتمر عددا محدودا من الأهداف. فضلا عن ذلك ينبغي لأقل البلدان نموا أن تشارك بفعالية في مجمل عملية التحضير وفي المؤتمر ذاته. كما ينبغي أن يشارك في ذلك المجتمع المدني بصورة فعالة ولقد أولى الاتحاد الأوروبي دعمه للمبادرات الإقليمية للتكامل الاقتصادي اللازمة للنمو الاقتصادي ولأوجه التلاحم بين البلدان المتجاورة. ولكن يلزم تحاشي اتباع نهج في مجال التعاون الانمائي يتصور كيانا يناسب الجميع، بل ينبغي التعامل مع أقل البلدان نموا كل على حدة في ضوء الاحتياجات المحددة لكل منها. وأخيرا فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالمشاركة في اللجنة التحضيرية بصورة بناءة وهو يأمل في أن تأتي الوثيقة الختامية للمؤتمر موجزة وعملية المنحى.

## الفصل الرابع

### المسائل التنظيمية

#### ألف - افتتاح الدورة

١ - افتتح السيد روبنز ريكوبيرو الأمين العام للمؤتمر، الدورة الأولى للجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، يوم الاثنين ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

#### باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢ - في جلستها العامة الأولى، تم انتخاب أعضاء مكتب اللجنة التحضيرية على الوجه التالي:

الرئيس: سعادة السيد جاك سكافييه (بلجيكا)

المقرر: سعادة السيد ريتشارد ت. دوغاني (جمهورية ترازيا المتحدة)

نواب الرئيس: السيد أهو غليلي إدوارد (بنن)

سعادة السيد بييجورن سكوغمو (النرويج)

سعادة السيد بيير ليلونغ (هايتي)

السيد ساندور موزيس (هنغاريا)

السيد يوجي كومامارو (اليابان)

سعادة السيد الونكيو كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

سعادة السيد صبحاس شاندرامونغرا (سورينام)

السيد ريتشارد ت. دوغاني (جمهورية ترازيا المتحدة)

٣ - وقررت اللجنة أن يرتبط كاملاً بأعمال المكتب كل من سعادة السيد فيليب بيتيه (فرنسا) رئيس مجلس التجارة والتنمية والسيدة كاثرين غراس (فرنسا) وتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي مضيف المؤتمر، وسعادة السيد أنوار الكريم شودري (بنغلاديش) المنسق لأقل البلدان نمواً والمنسقون الإقليميون والصين.

٤ - وفي حالة قرارها إنشاء أفرقة عاملة، خلصت إلى أن يختار رؤساء هذه الأفرقة العاملة من بين نواب الرئيس الثمانية.

### جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥ - في جلستها العامة الأولى، أقرت اللجنة التحضيرية جدول أعمالها بصيغته المعدلة شفويا (للاطلاع على جدول الأعمال بصورته المعتمدة، انظر المرفق الأول).

٦ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة التحضيرية على تنظيم الأعمال على النحو المقترح في الوثيقة A/CONF.191/IPC/1/Add.1 مع إدخال التعديلات التالية: برنامج الخميس يتم اتباعه يوم الثلاثاء مع تعديل برنامجي الثلاثاء والأربعاء طبقا لذلك، أما المناقشات التفاعلية فتتم في جلسات غير رسمية.

## المرفق الأول

## جدول الأعمال

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
- ٣ - الاستعدادات الفنية للمؤتمر  
(أ) استعراض التقدم المحرز في العملية التحضيرية للمؤتمر  
(ب) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل خلال التسعينات
- ٤ - جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
- ٥ - النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر
- ٦ - مسائل أخرى
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية